الهجـــــــرة غيـــــر الشرعيـــة الأفريقيـــــة
(الأسباب والدوافع _ الآثار والحلول) (2016/2012)

د. السائـــح احمد محمـــــــــد / عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت

د. عبد السلام علي مصبـــــاح / عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت

الملخص :

تناولنا في هذا البحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة تحليل أسبابها والنتائج المترتبة عليها، وتأثيرها على العلاقات بين الدول وكذلك أثارها على الإنسان والمجتمع وعلى قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، وتوضيح الجهود والآليات المتبعة من قبل الدول والمجتمع الدولي للتصدي لها بالشكل الذي يضمن حقوق الإنسان المهاجر وحمايته.

ولما لظاهرة الهجرة الغير الشرعية من أهمية والمتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج ، أثرت في العديد من الدول وعلى رأسها الدول المستقبلة للمهاجرين ، والتي تعتبرها من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك لما له من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام رجال السياسة والاقتصاد بمختلف مستوياتها وأبعادها السياسية والدينية والاجتماعية والأمنية ، خصوصاً لما وصلت إليه من ظهور ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل الإرهاب والعنف وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها ، هذه المشكلات أدت إلى التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة ، حيث سعت العديد من الدول إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لمكافحة وتنظيم هذه الظاهرة ، وكذلك للحد من أضرارها.

ولقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسباب هذه الظاهرة واهم دوافعها، بالإضافة إلى استخدام المنهج القانوني من خلال التطرق للقواعد القانونية التي تعالج هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها إقليميا ودوليا، وإبراز أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الشأن.

وتوصلت الدراسة الي إن المهاجر غير الشرعي قبل إن يكون مجرما هو ضحية للظروف المختلفة التي يعيشها في بلده خاصة عجز الأنظمة السياسية في دول الأصل وفشلها في زرع الثقة بينها وبين شعوبها وان هناك مسؤولية مشتركة بين كل من الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أن الدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة هؤلاء المهاجرين من خلال فشلها في سياسات التنمية المحلية وعجزها عن تطوير اقتصادياتها وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها ،وكما توصلت الدراسة لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال القضاء على أسبابها.

Abstract

The aim of this study is to investigate the illegal immigration in Africa and analyze its causes and its results, as well its impacts upon the relations between the nations. the study also studies the impact of the illegal immigration upon the human , the community and the biases of the international law and the international relations. Furthermore, the study tries to clarify the efforts which have been done by the international community to face the illegal immigration within taking in account the human rights of the immigrant.

In this study, the descriptive approach has been applied to analyze the illegal immigration and its causes. Moreover, the legal approach applied by emphasize the legal biases which address the illegal immigration internationally and regionally, and stress the significant internationally and regionally agreements.

A number of results have been highlighted, firstly, there is an interplay responsibility between the receivable and origin countries towards the immigrants. Secondly, the main cause of the illegal immigration is the wars which taken place in the origin countries. Thirdly, the illegal immigration is seen as a big lost for the origin countries in terms of the human resource.

المقدمـــة:

منذ القدم عرف الإنسان الهجرة من خلال بحثه وسعيه للتكيف مع الطبيعة التي يهاجر إليها والتي فيها سبل العيش الكريم ، حيث إن انتقال البشر وتر حالهم من منطقة إلى أخرى يعتبر ظاهرة إنسانية قديمة كانت تتم بشكل عفوي وطبيعي بفعل الظروف الحياتية والمناخية التي تفرض على الأفراد أو الجماعات الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، وكان يحدث ذلك الانتقال في الماضي قبل نشوء الدول إما بسبب المجاعات أو الفقر أو الزلازل والفيضانات وانتشار الأمراض والحروب، وهي جميعها عوامل قهرية فرضت على الإنسان التنقل من موطن إلى آخر. وكان هذا الانتقال لا يخضع لأي قيود.

إلا أنه ومع ظهور فكرة الدولة ورسم المعالم والحدود وسن النصوص والتشريعات وبروز سيادة الدولة على إقليمها أعطى مفاهيم أخرى للهجرة ، وأسبغها بأنواع مختلفة، ووضع قيود على انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى.

وبالتطور العلمي الذي عرفته البشرية ، والذي أدى إلى القضاء على المسافات ، وسرعة التبادل حيث جعل من العالم قرية صغيرة معلوم ما يدور بها.

وأدى إلى ظهور ومعرفة وخلق مناطق جديدة لجذب السكان ، تتيح فرصاً للعمل وتحقيق الذات والرغبة في النجاح من قسوة الظروف المادية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في الموطن الأصلي.

وعلى الرغم مما يحيط بهذه الحياة من ثنائية إيجابية وسلبية تتعلق بمستقبل الإنسان ومصدر حماية تتمثل في النجاح أو الفشل ، والقدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة أو العجز عن التأقلم واستيعاب المجتمع الجديد للوافدين ودمجهم وتقييد حركاتهم فإنه قد يؤدى إلى الجانب السلبي من هذه الظروف.

وهذا كله يجعل من الهجرة – وخاصة الهجرة غير الشرعية – موضوعاً يحتاج إلى دراسات تتناوله من أبعاد متعددة ، وخاصة في الآونة الأخيرة ، فتنامي أهمية الموضوع مع تنامي الحراك السكاني في حجمه واتخاذه أشكالاً جديدة ، كما أنها كانت سبباً لمزيد من التحولات الاجتماعية في جميع الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

هذا وقد صنفت الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة عالمية تتمثل في انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل ، أو هرباً من وضع معين بشكل غير مشروع أو مخالف لقوانين دول الاستقبال جعل من الهجرة أحد المشكلات المزمنة التي تواجه دول العالم ، وذلك نتيجة للهوا الحضارية والتنموية والاقتصادية بين العالم الأول الغنى ودول العالم الثالث الفقير ، يخالفه إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج ، أثرت في العديد من الدول وعلى رأسها الدول المستقبلة للمهاجرين ، والتي تعتبرها من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمام الوطنية والإقليمية والعالمية، لما لظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام رجال السياسة والاقتصاد بمختلف مستوياتها وأبعادها السياسية والدينية والاجتماعية والأمنية ، خصوصاً لما وصلت إليه من ظهور ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل الإرهاب والعنف وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها هذه المشكلات أدت إلى ضرورة التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة ، حيث سعت العديد من الدول إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لمكافحة وتنظيم هذه الظاهرة ، وكذلك للحد من أضرارها.

أهمية الدراســـة :

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من الظواهر الخطيرة التي تشغل بال صناع القرار في الدول لما لها من أثار ونتائج كارثية على مختلف المستويات سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا، ولما تمثله من إهدار للحقوق الإنسانية الأساسية.

الهدف من هذه الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على هذه الظاهرة ومحاولة تحليل أسبابها والنتائج المترتبة عليها، وتأثيرها على العلاقات بين الدول وكذلك أثارها على الإنسان والمجتمع وعلى قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، وتوضيح الجهود والآليات المتبعة من قبل الدول والمجتمع الدولي للتصدي لها بالشكل الذي يضمن حقوق الإنسان المهاجر وحمايته.

منهجية الدراســـــــة :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وذلك لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية وأسباب هذه الظاهرة واهم دوافعها، بالإضافة إلى استخدام المنهج القانوني من خلال التطرق للقواعد القانونية التي تعالج هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها إقليميا ودوليا، وإبراز أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الشأن.

إشكالية الدراســـــة :

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها العديد من الآثار السلبية على الإنسان والمجتمعات، وكذلك على الدول خاصة دول المصدر ودول الاستقبال بالإضافة إلى دول العبور، مما يدفع بهذه الدول للتعاون فيما بينها في إطار ثنائي وجماعي للبحث عن الحلول لمواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها أو محاولة الحد من أثارها وتداعياتها على المجتمعات والأفراد.

ومن خلال ذلك نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الدوافع والأسباب التي تدفع باتجاه نمو هذه الظاهرة ؟
- ما هي النتائج المترتبة عليها ؟ والحلول التي يمكن أن تحد من تفاقمها ؟
- ما مدى تأثير تلك الظاهرة على العلاقات بين الدول ؟ وكيف تتم مواجهتها في إطار العلاقات الدولية ؟

الدراسات السابقـــــة :

لقد تناول العديد من الباحثين موضوع الهجرة غير الشرعية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لما لهذه الظاهرة من أثار ونتائج سلبية على جميع المستويات الحياتية للفرد والمجتمعات، الأمر الذي تتطلب الاهتمام بها من قبل الباحثين وتسليط الضوء عليها ودراستها دراسة معمقة ودقيقة للوقوف على أهم أسبابها ودوافعها ، وسوف نذكر عدداً من الدراسات والتي تناولت هذه الظاهرة من جوانب مختلفة وهي:

دراسة للأستاذ محمد فتحي عيد، بعنوان "**التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** "،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010 م .

استعرض فيها الباحث مفهوم الهجرة غير الشرعية ، والعوامل الدافعة والعلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة،بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة انضمام الدول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ، والاهتمام بالتنمية في الدول المصدرة ،والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

دراسة للباحثة فاطمة الهادي النجار، بعنوان " **الهجرات الأفريقية إلي ليبيا، أسبابها – خصائصها – نتائجها** "،رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ،قسم الجغرافيا ،طرابلس 2005م .

تناولت فيها الهجرة كظاهرة افريقية اجتماعية، وتوصلت إلي إن السبب الرئيسي للهجرة هو العامل الاقتصادي.

دراسة للباحث سالم محمد عمر بعنوان " **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلي ايطاليا ، الأسباب والنتائج ، والمعالجات** "،رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس 2008 م.

تناول فيها الباحث دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتطرق إلي تحديد مفهومها وبعض المداخل النظرية لتفسيرها، مرورا بالأطر التاريخية للهجرة الأفريقية محددا أسبابها ودوافعها ، ثم استعرض المعالجات الدولية للحد من هذه الظاهرة ،

وتوصلت الدراسة إلي أن الآثار المترتبة علي ظاهرة الهجرة ، وكيفية التعامل الأوروبي مع الظاهرة ، وتطرق إلي الحلول الاقتصادية ،ثم أوصت بضرورة وضع الحلول الدائمة وليست المؤقتة ،والاتجاه إلي وضع حلول فاعلة مصاحبة بإجراءات ذات تأثير للقضاء علي أسباب الظاهرة.

تعقيب علي الدراسات السابقة :

تناولنا عدد من الدراسات التي تطرقت إلي البحث عن دوافع الهجرة وأسبابها وأثارها والمعالجات التي طرحت لمحاولة الحد من انتشارها، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات وخاصة في الإطار النظري للدراسة ، وقد تميزت دراستنا انها تناولت تطور الظاهرة ، والآثار والدوافع التي تدفع باتجاه الهجرة ،والجهود الوطنية والإقليمية والدولية ، وكذلك التنسيق والتعاون فيما بين وحدات النظام الدولي للحد من انتشار هذه الظاهرة ، والسعي لمعالجتها علي أسس تعاونية تحفظ وتصون كرامة الإنسان وحقوقه.

تقسيم الدراسة :

للإجابة علي أسئلة الدراسة والسعي نحو الوصول إلي نتائج وتوصيات قد تفيد الباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة . رأينا تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث ومطالب على النحو التالي:

المبحث الأول :يوضح مفهوم الهجرة غير الشرعية في مطلبين.

المبحث الثاني :يعرض التطور التاريخي للهجرة وأسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها في ثلاث مطالب.

المبحث الثالث :تناول الهجرة غير الشرعية الأفريقية.

المبحث الرابع : يبين آليات التصدي ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول:تعريف الهجرة:

الهجرة في اللغة العربية:اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجري تباعد (مختار الصحاح)، وكلمة هاجر تعنى ترك وطنه وانتقل إلى مكان آخر، والهجرة اسم من هجر يهجر هجراً وهجراناً.

الهجرة في القانون:الهجرة في القانون الدولي تعرف بأنها انتقال للأفراد أو الفرد من إقليم دولته إلى إقليم دولة أخرى (أبو هيف، 1996،ص 186 وما بعدها) ، ومن هنا تجد أن فقهاء القانون الدولي قد اعتدوا بنية المهاجر، وعلى ذلك فإذا ترك دولته ونيته الرجوع إليه بعد أي مدة طويلة كانت أو قصيرة ، فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة .

وقد أقر كل من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتباره حق من حقوق الإنسان (الحرية في التنقل).

التعريف الشرعي للهجرة:للهجرة شرعاً معنيان معني عام ومعني خاص:

معنى عام : وهو ترك ما ينهى عنه الله تعالى .

معنى خاص: هو الانتقال المكاني ، وقد جاءت في الإسلام على النحو التالي:

- الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن ، كما في هجرتي الحبشة ، والهجرة من مكة إلى المدينة.
- الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام ، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة إلى أن فُتحت مكة (إبراهيم، 1997، ص9).

كما قد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم عندما أوصى الله تعالى رسوله بالهجرة من مكة إلى المدينة ، قال تعال (**قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**) ، (سورة النساء ، الآية 97).

تعريف الهجرة غير الشرعية :

وهي انتقال الجماعات والأفراد من دولة إلى دولة أخرى تكون أفضل على المستوى الاقتصادي والمادي ، وهذا الانتقال يكون من دون وثائق سفر أو موافقات تم منحها لهذا المهاجر سواء كانت عبر البحر أو البر ويكون بطرق مخالفة للقواعد والقوانين المنظمة لحركة الدخول والخروج من الدولة المصدرة إلى الدولة المستقبلة.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

يمكن تصنيف الهجرة حسب عامل إرادة الفرد في الهجرة إلى:

هجرة اختيارية: وهي عادة تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع جديد بحثا عن فرص أفضل.

هجرة قسرية أو إجبارية: أي التهجير ،وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض إرادة الانتقال على الأفراد أو الجماعات وتدفعهم إليها وغالبا ما تستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والترويع وإرهاب الأفراد كي يفرون من أوطانهم ،وهذا ما حدث بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وما مارسته القوات الصهيونية التي احتلت الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها ،أو مثل أي هجرة تحدث بعد احتلال دولة بفعل ما تحدثه قوى الاحتلال من إرهاب وترويع لقاطني الدولة الأصليين.

وكذلك يمكن تصنيف الهجرة من حيث استمرارها وديمومتها إلى:

هجرة دائمة : يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة دون عودة ،ومن ثم هو النوع الأكثر خطورة.

هجرة مؤقتة: يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة بشكل مؤقت لأغراض التحصيل العلمي أو تحسين الأوضاع المعيشية أو ربما لأسباب سياسية ولكنه يعود إلى الوطن الأصلي في النهاية.

ويمكن تصنيف الهجرة أيضا بحسب مكان الانتقال إلى :

هجرة داخلية: هي هجرة السكان من منطقة معينة من مكان إلى آخر في نفس الدولة ، مثل الهجرة من الريف إلى الحضر.

هجرة خارجية: أي الهجرة من الدولة الأم إلى أي دولة أخرى.

وثمة تصنيف آخر للهجرة بحسب شرعيتها من عدمه إلى:

الهجرة الشرعية:تعرف الهجرة المشروعة بأنها تلك الهجرة التي تقوم على أسس منظمة وقانونية وشرعية ،أي طبقاً للمتطلبات والأعراف والقواعد المنظمة والمتعارف عليه دولياً.

الهجرة غير الشرعية:الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية كما يُطلق عليها ، وذلك لأن الدولة المهاجر منها ، والمهاجر إليها لا علم لهما، إضافة إلى ذلك عدم إتباع ذلك المهاجر لقوانين الدولة المهاجر إليها وهذه النوعية من المهاجرين والتي تضم كلاً من المهاجرين الحضاريين بنية العمل ولم يصرحوا بذلك ، وكذلك جميع الأشخاص الداخليين والقادمين إلى تلك الدولة دونما حصولهم على موافقة مسبقة من الدولة المهاجر إليه، أو دخولهم من مكان غير قانوني.

معنى الهجرة غير الشرعية:

يُعد حق التنقل حق من حقوق الإنسان ، إلا أنه لا تترك الأمور هكذا فلابد من أمور تنظم هذا الحق من النواحي الإنسانية والشرعية والأمنية، فلا يترك صاحب حق يتصرف من غير ضوابط ، لأنه قد يضر بحقوق غيره من الناس ، كما لا يجب أن يستغل الإنسان حقه على وجه غير مشروع، لذا قد وجب وضع قيود على استعمال الإنسان حقه في التنقل من أجل مصلحته والصالح العام على حداً سواء (كمال، 2015، ص22).

ونظراً لأن أساس موضوع الدراسة هو الهجرة غير الشرعية – لذا فإننا سوف نستعرض بالتفصيل معنى الهجرة غير المشروعة ، ومن ثم فسوف نعرفها من وجهة نظر الدولة المصدرة للمهاجر ومن جانب الدولة المستقبلة:

أ- الهجرة الغير الشرعية من وجهة نظر الدولة المصدرة:

فهذه الدولة تنظر للمهاجر الغير شرعي حتى لو كان من رعاياها على أنه دلك المهاجر الذي خرج من إقليمها من المنافذ غير الشرعية للبلاد، او خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة فهدا هي الهجرة الغير الشرعية.

ب–الهجرة الغير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة:

فتلك الدولة تنظر للمهاجر غير الشرعي أنه تواجد أو دخل أرضها (سواء من منفذ شرعي أو غير شرعي أياً كانت مستنداته أصلية أو مزورة ما لم يتحصل على موافقة الدولة)، (سلام، 2011،ص7).

المبحث الثاني :التطور التاريخي للهجرة وأسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها:

تعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة ، فقد عرف الإنسان الهجرة منذ القدم ، فكانت تعتبر المنفذ الوحيد والمخرج لظروف يصعب عيشها سواء كانت طبيعية بيئية أو بفعل الإنسان مثل الحروب والغزوات ، حيث لم تكن الهجرة في ذلك الوقت تخضع لقيود لعدم وجود حدود سياسية للدول ، ولكن مع مرور الوقت أصبح للدول حدود سياسية تخضع لقيود وضوابط وقواعد جعلت من يرغب في الهجرة يلجأ إلى الطرق غير الشرعية تحت تأثير عوامل طرد مختلفة منها، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول:التطور التاريخي للهجرة:

إن الهجرة قديمة قدم البشرية ، فلقد عرف تاريخ البشرية حركات هجرة متواصلة لأسباب مختلفة يصب معظمها في رغبة الإنسان في تحسين أوضاعه (كمال، 2015، ص 43).

أولا: الهجرة في العصر القديم :

فالهجرة تنشأ بفعل عوامل الدفع والطرد والتي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية وعدم قدرته على التعايش معها ، بذلك لم يكن أمامه سوى الهجرة من موطنه الأصلي ، وهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد وإنما كانت هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة أو قبائل أو شعوب بأكملها بحثاً عن حياة أفضل ، فكانت نزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة والرعي والتي تنتقل من مكان إلى آخر بحثاً عن مصادر المياه ، منها هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة البلطيق بحثاً عن الأراضي الزراعية، وكذلك هجرة بعض القبائل العربية الشهيرة خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال إفريقيا ، والتي سجلتها بعض كتب التاريخ والسير الشعبية (الزنتاسنى، 2008، ص 161).

ومن أشكال الهجرة القديمة (التجارة)، حيث كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر بحثا عن الأسواق التي تقام لمبادلة وشراء البضائع والمنتجات المختلفة ، فقد بادلوا اليونانيون محاصيل (الزيتون ، الحبوب ، النبيذ – الحديد) من آسيا الصغرى بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا.

كما كان للدين دور كبير في انتقال الأفراد والهجرة من مكان إلى آخر للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد ، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، ومنها انتقال وهجرة المسلمين إلى الحبشة والمدينة خوفاً من اضطهاد قريش لهم .

ثانيا: الهجرة في العهد الإسلامي:

أول الهجرات الشرعية حدثت وسجلها التاريخ الإسلامي لنا هي هجرة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما خاف على نفسه من قومه، قال تعالى:"وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" (سورة العنكبوت الآية 26)

وهجرة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم إلى المدينة عندما أدرك أن مكة لا تصلح لقيام الدولة الإسلامية في ذلك الوقت، ومن ثم راح الرسول صلى الله عليه وسلم يجاهد من اجل الهجرة التي تمنح للمسلمين دولة ووطناً ، وتحيط كيانهم بسياج من القوة .

وبعد أن اشتد العذاب بالمسلمين طلب من المسلمين الهجرة إلى الحبشة ، فخرج قسم من المسلمين إلى الحبشة مخافة الاضطهاد والفتنة ، وفرار إلى الله تعالى بدينهم ، فكانت أول هجرة في الإسلام ، وهجرة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة المنورة.

فالهجرة النبوية الشريفة هي المتنفس السليم والانطلاقة الرائدة والدافع المستبين إلى البذل والعطاء والتضحية والفداء ، وتعتبر الحـــدث الأعظم الضخم التي دل على الإرادة الصلبة ، وعلى نتائج الصبر والثبات والطيبة ، وهي الحد الفاصل بين الباطل وطغيانـــــه (أبو خليل، 1985، ص 14 – 16).

ثالثا: الهجرة في العصر الحديث:

تعتبر أوروبا القارة التي شهدت أهم وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية وذلك في الفترة ما بين القرن السادس عشر وأوائل القرن العشرين حيث قدر عدد المهاجرين ما يقرب من60 مليون نسمة.

وكانت الهجرة تنطلق من إيطاليا ، النمسا ، الجزر البريطانية ، المجر ، هولندا ، إسبانيا ، السويد ، روسيا وهي الدول المصدرة إلي الدول المستقبلة للمهاجرين وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، الأرجنتين ، كندا ، البرازيل ، جنوب إفريقيا.

فكانت الهجرة إلى الحياة وراء البحار والمحيطات والتي كانت مغرية تسودها الرفاهية والبحث عن الثروات ،والتي زادت بشكل كبير ومذهل حيث وصل عدد المهاجرين من 1930 إلى 1920 م إلى55مليون نسمة (كمال، 2015ص 49).

وكانت الهجرة بعد الحربين العالمتين الأولى والثانية تقدم على أسس وقواعد أرستها الدول التي وجدت نفسها في وضع جديد أفرزته هذه الحروب من فقد للثروة البشرية ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الدولة ولتحقيق النمو الاقتصادي، فبدأت بجلب الأيدي العمالة من دول العالم الثالث الفقير إلي أوروبا لأعمار دولهم وأحيانا كان يتم جلبهم بالقوة.

كذلك تعتبر الهجرة العربية قديمة وهي كثيرة في جوانبها ، إلا أنها كانت في الغالب نتيجة الاستعمار الذي عرفته في القرون الأخيرة والذي تسبب في تخلفها في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث وصل عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي في الخمسينات من القرن الماضي إلى (500000)مهاجراً، ففي سنة 1954انقسموا على النحو التالي: من بينهم 212.000جزائرياً و11300 مغربياً و4180 تونسياً (مغراوى،2003ص 51).

وفي دراسة قام بها العالم " بوهينتغ " تحت إشراف المنظمة الدولية للعمال قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا الغربية بحوالي مليونين و 600 ألف مهاجر ، وهو ما يمثل 14% من المقيمين الأجانب (،مغراوى،2003ص 52).

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية :

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة والمرسلة ، والتي أصبحت ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية ، وأصبحت هاجساً للدول والحكومات التي تعاني من الهجرة غير الشرعية ، لذا لابد من تقصى أسبابها والتي يمكن أن تندرج وفق الآتي.

أولا: الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية :

تتركز الأسباب السياسية في الحرمان السياسي، وللنظم الحكم الفردية ، وفقدان حرية التعبير عن الرأي ، وغياب الديمقراطية ، وانتهاك حقوق الإنسان ، وتفشى النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية ، وعدم الاستقرار السياسي ، وكثرة الانقلابات العسكرية، وتفشى الفساد المالي والإداري ، بحيث تولد لدى الأفراد حالة من عدم الشعور بعد الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي ، والرغبة في البحث عن ملجأ حتى ولو بطريقة غير شرعية (الحمروني، ونيسة ،2013، ص 50).

ونظراً لما خلفه الاستعمار في دول العالم الثالث خاصة من تخلف اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعل من هذه الدول تعاني من الفقر ونقص في فرص العمل، والقمع السياسي والديني والعنصري ، وظهور مفاهيم جديدة وتحديداً منذ العقد الأخير من القرن الماضي ألا وهو مفهوم العولمة الذي اقترن ظهوره بانتهاء الحرب الباردة وابتداء ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد الذي هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه نظام صاغته قوى الهيمنة والسيطرة لأحداث تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإعلامي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة.

فقد دفعت العولمة إلى تغير اتجاهات الهجرة، فأصبحت للبلدان مثل سنغافورة واندونيسيا محط أنظار الباحثين عن العمل في الهند والصين وباكستان، وأصبح المشرق العربي خاصة بلدان الخليج العربي مقصداً للمهاجرين من بلدان آسيا كالهند والفلبين والعرب وغيرها من البلدان التي جعلت منها العولمة أو النظام العالمي الجديد مقصداً للمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين وذلك لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية .

إلا أنه لا يفوتنا التنويه إلى أن ثمة هجرات كثيرة رافقتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث أخذت قضية هجرة الشباب عبر المتوسط بطريقة غير شرعية مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد أن أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، وتعتبر أوروبا المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين وخاصة الذين يأتون من وعبر دول شمال إفريقيا (الحمروني، ونيسة،2013 ص 57).

فقد شهدت المنطقة العربية سلسلة من الأحداث والصراعات والحروب والتي جعلتها من بين أكثر المناطق توتراً في العالم، فكانت حرب الخليج الأولى والثانية، ومن ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما أن انتهت الحرب الأهلية في لبنان التي دامت أكثر من عقدين من الزمن حتى دخلت في حرب مع إسرائيل في عام 2006أثر العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني.

وفي المغرب العربي حيث شهدت الجزائر في التسعينات من القرن الماضي حقبة سوداء، الي السودان الذي لازال يعانى من حروباً في جنوبه وغربه ، وما شاهدتها بعض البلدان العربية من ثورات من أجل إسقاط الأنظمة ، وما تبع ذلك من نشوء جماعات إرهابية وانعدام تام للأمن والاستقرار.

وفي ظل هذه الأوضاع السياسية وغياب أمن الإنسان الذي يشكل إحدى ركائز التنمية ، تواجه شرائح مجتمعية متعددة لاسيما الشباب آفاق مسدودة لذلك يلجأ الشباب إلى الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية سعياً وراء الأمن والسلامة وبحثاً هن العمل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009)

وهذا يبين لنا أن ما دفع الشباب إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية هو البحث عن العمل في بيئة مستقرة امنياً وسياسياً.

أما عن بيئة حقوق الإنسان في البلدان المصدرة فإننا نجدها هي الأخرى تعانى الكثير من السلبيات ومنها الإجراءات المتشددة التي تمارس في هذه البلدان ، والتي تبلغ إلى حد التعذيب والاعتقال والمحاكمات غير القانونية في حق كل من يقف في وجه النظام الحاكم ، كما نجد أن حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي وحرية النشر تعد حقوقاً مطروحة وغير مقبولة ، لذلك يلجأ كثير من المواطنين من البلدان المصدرة إلى الفرار إلى بلدان الضفة الشمالية من غرب المتوسط خوفاً من الاضطهاد والتعذيب (الحمروني، ونيسة،2013 ، ص58).

ثانيا: الحروب والصراعات الأهلية:

منذ عقود والعالم يتخبط في صراعات عرقية وحروب أهلية ومشكلات طائفية أدت إلى سلب حق الشعوب في الحياة والأمان ، والبلاد إلى التفتت والتجزئة ونهب الخيرات مما زاد من حدة الفقر ، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من مشكلات سياسية واقتصادية كبيرة ، كما هو موجود في دول جنوب إفريقيا كالكونغو الديمقراطية ،وساحل العاج ، وبورندى وغيرها ، وأيضاً في البلاد العربية من احتلال فلسطين إلى الحرب الأهلية في لبنان والسودان وما يحدث في العراق هو من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، وكذلك ما يحدث وحدث في بعض البلدان العربية من ثورات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة وما صاحب ذلك من فقدان هذه البلاد للأمن والاستقرار السياسي(الأيدي، 2010، ص 28).

فالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية ، وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب الفقر والكثافة السكانية ، وانعدام فرص العمل ، ولعل ما حصل في العراق عام 2003 من احتلال ونزوح عدد كبير من العراقيين إلى خارج ديارهم ، وما شهدها ليبيا في عام 2011 من نزوح عدد كبير من الليبيين سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة خارجية ، وما تشهدها سوريا من نزوح جماعي كبير يصل إلى أكثر من 2 مليون مهاجر سوري ، كل ذلك نتيجة الصراعات والحروب التي شاهدتها هذه المناطق وما خلفته من زرع بذور التفرقة بين أبناء الشعب الواحد سواء كانت تفرقة طائفية أو عرقية أو دينية أو قبلية أو جهوية.

فقد ذكرت إحصائية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد هاجر أكثر من 75 مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والقبلية ، وأن نسبة أكثر من 60 مليون شخص في بدايات القرن الحادي والعشرين مازالوا مهاجرين خارج ديارهم ، نسبة كبيرة منهم من المسلمين العرب والأفارقة والأسيويين (التويجري، 2002).

ثالثا: الأسباب الاقتصادية:

يعتبر السبب الاقتصادي هو الدافع الكبير والقوى وراء هجرة الشباب ، ويتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة ، فنجد أن معظم سكان العالم هم من بلدان الجنوب ، ويمثلون حوالي 80% من سكان العالم و20% من سكان العالم هم في بلدان الشمال ، والثروة تتوزع بشكل معكوس حيث توجد حوالي 80% من الثروة في بلدان الشمال ، و 20% في بلدان الجنوب ، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد (الحمروني ، ونيسة،2013 ص60).

ويتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول المصدرة والدول المستقبلة نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية نظراً لاعتماد الدول على الأمطار، والثاني على أحوال السوق الدولية ، وهذا له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل ، وهذا يؤدى إلى البطالة والتي تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب (كمال، 2015، ص71).

فالعامل الاقتصادي يعد دافعاً قوياً يؤدى بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية ، ويتجلى هذا التباين على المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد ، ويمكن تلخيص أسباب وعوامل تنامي الهجرة غير الشرعية في الآتي:(الشهاوى، 2009، ص 24).

1 . انخفاض وتدنى الأجور ومستويات المعيشة:

إن انخفاض الدخل الأسرى يعتبر عامل من عوامل الفقر، فيعد انخفاض مستوى دخل الفرد وسوء أحوال وتدنى مستويات المعيشة ، تعتبر من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية.

2 . قلة فرص العمل:

ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن أسباب الهجرة غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث ، وتناقص فرص العمل ، بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة (الحسن- مبارك، 2008، ص 24)، فالبطالة تُعد أحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية بشكل عام والمصدرة للمهاجرين بشكل خاص ، ومنها على سبيل المثال دول المغرب العربي فقدرت نسبة البطالة بين 20% إلى 30% ، كما أوضحت إحصائيات الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عام 2008 زاد من 15% إلى 25% عام 2011 وخاصة بين الفئات العمرية 15 – 45 عاماً ، مما يزيد عدد العاطلين إلي 66 مليوناً من بين 317 مليون نسمة من تعداد العالم العربي في عام 2020إذا استمر وضع التنمية كما هو(الحمروني، ونيسة،2013 ص 60).

وتكمن أسباب البطالة في ضعف الاستثمار ، ندرة رأس المال ، الركود الاقتصادي، سوء التخطيط التعليمي ، زيادة النمو السكاني بتسارع ، عدم تنظيم وتنسيق سوق العمل ، ضعف المبادرة الفردية.

3 . غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية:

إن السياسات المتبعة والتي تتبنها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من فرضها لقوانين وقواعد وسياسيات منظمة للدخول لهذه الدول كان لها آثار سلبية وعكسية ، وسارعت من وتيرة الذهاب إلى الهجرة السرية ، وأسهمت في فتح المجال أمام عصابات

الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود ، إضافة إلى الفشل الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة مما تسبب في زيادة الهجرة غير الشرعية.

رابعا : الأسباب الاجتماعية:

يعود الإخفاق في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها النموذج الإداري وإخضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمقتضيات القرار السياسي.

ويرى د. مارشال أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه.

كما يرى د. فيرتشايلد أن المشكلة الاجتماعية هي توقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع ، أو البيئة الاجتماعية ، وينجم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه وعليه فإن البناء الاجتماعي يتأثر بالمتغيرات ، مثل الحراك الاجتماعي ، والثقافي ، والعوامل الاقتصادية والسياسية ، وكثافة السكان، وعمليات توزيع الثروة والدخل ، والعمل غير العادل ، وما ينتج عن البطالة من معاناة إلى درجة أصبح الوطن لا يطاق ، فبدأ الصراع واضحاً ، مما دفع بعضهم إلى البحث عن منافذ الهجرة السرية (الذوي، 2009، ص 60 وما بعدها).

ويتضح جلياً فيما يخص الأسباب الاجتماعية أن هناك مجالين مختلفين ديمقراطياً ، أحدهما به زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عند الدول عن تلبية الطلب الوطني من العمل والسكن والخدمات الاجتماعية ، والثاني انخفاضا في عدد السكان وخاصة الفئة العمرية من الشباب(الحمروني، ونيسة،2013 ص 64).

ومن النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي مشكلة البطالة والتي تعد أحد الأسباب بل السبب الرئيسي للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل ، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ، ففي أفريقيا مثلاً تعتبر البطالة من أعلى معدلات البطالة في العالم ، هذا وقد سجل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء عام 2006 وصل إلى 9.8% ، وذلك على الرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للنمو سنوياً وقدره 34% ، كما وقد تراجع معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 13% إلى 12.2% ، من جهة أخرى انخفضت معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة ، ومنها دول شمال المتوسط من 7.8% في عام 1996 إلى 6.2% عام 2006 ويؤدى ذلك إلى شدة النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل (الحمروني ،ونيسة،2013 ص 65 و64).

خامسا: العامل الديموغرافي:

تمر العديد من دول العالم الثالث بمشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية فأقمت من معاناة شعوبها ، وتحديداً الدول الأشد فقراً في العالم والتي لا يتعدى مستوى دخل الفرد فيها عن دولار أو أقل في اليوم إن لم يكن منعدماً في بعضها ، والتي علاوةً على زيادة فقرها تعاني من زيادة مضطردة في عدد سكانها الأمر الذي فأقم من حجم المعاناة الإنسانية ، وحمل العديد من أبنائها على البحث عن لقمة العيش في بقاع أخرى من العالم ، فدول شمال أفريقيا بدأ عدد السكان فيها يتجاوز371 مليون نسمة ، وأخذت فيها مشاكل الفقر والبطالة طاغية على المشاكل التي تعصف بها ، وأصبحت حكومات تلك الدول تتحدث عن تزايد الأعباء الاقتصادية بسبب الزيادة المضطردة لعدد السكان ، أما دول جنوب الصحراء وهي من الدول الأشد فقراً في العالم فيقترب عدد

سكانها من311مليون نسمة مما يؤشر عل حجم المعاناة الإنسانية التي تتعرض لها تلك الدول بسبب هذا العدد من السكان الذين يعيشون في بقعة تنتشر فيها الأمراض وتزداد فيها معدلات الفقراء ، ناهيك عن البيئة القاسية وندرة فرص العمل وتدني مستوى الخدمات، مما جعل الكثير من أبناء تلك الدول يُقدمون على الاتجاه شمالاً، أقدامهم في دول العبور وأعينهم باتجاه أوروبا.

المطلب الثالث: أثار الهجرة غير الشرعية ونتائجها العكسية:

للهجرة غير الشرعية عدة آثار ونتائج سلبية على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت في ظهور الجرائم على مختلف أنواعها ،كما أنها مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة ، ومن أهم هذه الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة :

أولا: الآثار الأمنية :

لقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظهور أخطار وتهديدات أمنية للدول المصدرة والدول المستقبلة بالإضافة إلى دول العبور على حد سواء ، وحيث أدت هذه الظاهرة إلى زيادة معدلات الجريمة وتنوعها ،كما سهلت دخول الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة امن دول العبور والدول المستقبلة ، فقد يلجأ المهاجر غير الشرعي لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة من اجل الحصول على المال لسد احتياجاتهم ، أو الانخراط في شبكات المخدرات والدعارة.

كما إن هؤلاء المهاجرين قد يشكلون خطر حقيقي على الأمن الوطني والسياسي للدول من خلال زرع العملاء والمخربين وسط المهاجرين غير الشرعيين لا إحداث القلاقل الأمنية وخلق النزاعات والتوترات الأمنية لهذه الدول(نور –وياسر، 2008، ص 81).

ثانيا: الآثار الاقتصادية والتنموية:

تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية:

1. انتشار العمالة العشوائية والغير ضرورية ذات الإنتاجية المنخفضة.
2. تزايد نسبة البطالة بين العمالة الوطنية بسبب الأجور الزهيدة التي تقبل بها العمالة الوافدة.
3. انتشار المشاريع الوهمية مع تزايد جرائم غسل الأموال.
4. الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة من الخارج.

ثالثا: الآثار الاجتماعية:

للهجرة آثار كثيرة تطال بالنسبة للبلد المصدر للهجرة الفرد وأسرته ومجتمعه المحلي ومجتمعه الكبير، كما تطال المؤسسات الاجتماعية، حيث يتأثر بظاهرة الهجرة غير الشرعية الفرد وأسرته بطريقة مباشرة، ويتعرض المهاجر العربي والأفريقي إلى أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية لصعوبات التكيف مع البيئة الجديدة، والتعرض للبطالة والعيش في العشوائيات، ومواجهة مظاهر التعصب والتطرف والتميز العنصري.

وقد ازدادت هذه الصعوبات شدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما تتأثر بظاهرة الهجرة المؤسسات الاجتماعية في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلة لها، ولعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة حيث تتغير وظائفها نتيجة غياب رب الأسرة وما يتبع ذلك من تولى الزوجة رئاسة الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات هذا الوضع

على تربية الأبناء وعلى العلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب، كما تؤثر الهجرة على قوة العمل في البلاد المصدرة حيث تنخفض نسبة الأيدي العاملة الشابة والخبرات الفنية والمهنية بسبب هجرة الأدمغة المحلية، وتستمر الآثار السلبية لهذه الخسارة لسنوات طويلة خصوصا وأنها تتسبب في استمرار النزيف حيث يشجع المهاجر على هجرة قريب أو صديق له، ويتشجع آخرون على اتخاذ نفس القرار.

الآثار الصحيـــــــة:

فالمهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل: الايدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، فهم دائما عرضة للأمراض المختلفة بسبب عدم توفر الرعاية الصحية اللازمة لهم وعدم قدرتهم على تسديد نفقات العلاج.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية الأفريقية :

إن الهجرات التي خرجت من القارة الأفريقية أصبحت تشكل مشكلة كبيرة لمعظم دول القارة، حيث تتسبب الهجرة في خسارة الموارد البشرية لصالح الدول المتقدمة وهجرة العقول والكفاءات وفقدان المؤهلات التي تحتاجها هذه الدول، كما أنها قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المستقبلة للهجرة، فخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية وحجم الهجرة في ازدياد وتصاعد، وعلى الرغم من عدم توافر إحصائيات دقيقة حول عدد المهاجرين من أفريقيا إلا أن العديد من الباحثين والمنظمات تقدر أعدادهم بحوالي 300,000 أفريقي مؤهل من بينهم أكثر من 40,000 من حملة درجة الدكتوراه يعيشون خارج أفريقيا، وأن عدداً كبيراً من الأفارقة من المهندسين والعلماء الذين يعيشون بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الموجودين في أفريقيا كلها.

وتقدر الوكالة الدولية المتخصصة في الهجرة أن قارة أفريقيا تخسر حوالي 20,000 من المهنيين سنوياً منذ عام 1990، وهناك تقارير أخرى تقول أن أفريقيا قد خسرت حوالي 60,000 من المهنيين كالأطباء وأساتذة الجامعات ومهندسين وغيرهم بين عامي 1985-1999، والعدد في تزايد مستمر كل سنة بسبب عدم وجود الحلول المناسبة والإرادة الجادة من قبل حكومات الدول الأفريقية للحيلولة دون هجرة الأفارقة للخارج(بلولة، 2010، ص 113).

ويمكن تقسيم الهجرات الإفريقية باتجاه أوروبا إلى ثلاث مراحل زمنية مترابطة ومتداخلة على النحو التالي:

1. المرحلة الأولى قبل عام 1985:

وخلالها كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلي مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أنها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين إليها.

2. المرحلة الثانية 1985– 1995:

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وتزامن ذلك مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا اللتين كانتا تستوعبان اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين.

3. المرحلة الثالثة 1995– 2012:

أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنياً صارماً، حيث لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى انتهاج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ قرارات القانون الجديد للهجرة والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين(أبو العينين 2008، ص 367- 368).

وتكبد الهجرة غير الشرعية كُلاً من البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد تكاليف مادية وأمنية كبيرة، بالإضافة إلى تكبد هؤلاء المهاجرين الفقراء مبالغ طائلة يدفعونها للمهربين مقابل تهريبهم عبر البحر والحدود من أفريقيا إلى بلدان المهجر خاصة أوروبا، حيث تتأثر البلدان الأفريقية بسبب هذه الهجرة من خلال هجرة أبنائها من اليافعين والمتعلمين وفقدان المتخصصين وذوي المهارات ، مما يؤثر سلباً على برامج التنمية بها بسبب هجرة أهم عناصر رأس المال البشري.

كما تعاني بلدان العبور مثل ليبيا والمغرب بصفة خاصة والجزائر وتونس ومصر بدرجة أقل نفس المعاناة تقريباً ، حيث أصبحت هذه الدول المطلة على البحر المتوسط في حاجة دائمة لتوفير الطعام والمأوى والعلاج لاستيعاب آلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إليها لعبور البحر إلى أوروبا، كذلك زيادة العبء الأمني من خلال تأمين الحدود الشاسعة لديها ، أما البلدان المستقبلة خاصة دول الاتحاد الأوروبي فهي تعاني أيضا من الضغط الشديد للهجرة غير الشرعية والتي تكبدها تكاليف مادية وبيئية وصحية وأمنية كبيرة (أبو العينين، 2008، ص 389 و 390).

وكانت دول شمال القارة الأفريقية تشكل مناطق عبور لهؤلاء المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء الأمر الذي سبب لها الكثير من المشاكل الداخلية التي ترتبط بعدة مشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، بالإضافة إلى المشاكل الخارجية خاصة علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي الوجهة النهائية لهؤلاء المهاجرين ، وتعتبر ليبيا من أهم دول العبور للمهاجرين لعدة أسباب سوف نتناولها كالأتي:

دراسة حالة الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبر ليبيا :

عانت ليبيا من دخول أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إليها عبر حدودها البرية، والتي تعتبر نقطة ضعف كبيرة في مواجهة أمواج المهاجرين وذلك لوقوع ليبيا جغرافياً على حدود خمس دول أفريقية وهي: تونس والجزائر وتشاد والسودان ومصر ، وهذه المنطقة الممتدة عبر الحدود والتي في غالبيتها مناطق صحراوية جعل من الصعب السيطرة عليها ومراقبتها باستمرار وتحتاج إلى إمكانيات بشرية ضخمة ومعدات مراقبة متطورة ، حيث تشهد البلاد دخول آلاف المهاجرين من جنسيات مختلفة يساعدهم في ذلك العديد من المهربين والمتربحين من هذا العمل بالاستعانة بأصحاب الخبرة في معرفة مسالك الصحراء.

وتسعى السلطات الليبية جاهدة لمنع دخول هؤلاء المهاجرين ، إلا أن ذلك كان يشكل عبئاً كبيراً على هذه السلطات ، وذلك لاتساع الحدود الجنوبية وطبيعة المنطقة الصحراوية كما أسلفنا سابقاً ، مما دفع الدولة الليبية بأن تقوم بالتعاون مع دول الساحل الجنوبي لدول الاتحاد الأوروبي لوضع حدود لهذه الهجرة.

مناطق تصدير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا:

- **منطقة المغرب العربي:** المغرب والجزائر وتونس.
- **منطقة الساحل الإفريقي:** النيجر ومالي وبوركينا فأسو ونيجيريا والكاميرون.
- **منطقة القرن الإفريقي:** أثيوبيا والصومال والسودان.

ويبقى معظم المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا مدة تتراوح بين أشهر إلى سنوات للعمل وجني المال لتغطية تكاليف الهجرة عبر قوارب الموت في المتوسط والتي تتراوح ما بين 700 إلى 3000 دولار حسب المركبة والوجهة وتسهيلات القارب أو السفينة.

ونتيجة للنزاعات والفوضى في معظم البلدان العربية ومنها ليبيا انتشرت المجموعات المسلحة التي تقوم بتأمين وحماية مهربي ومافيا التهريب للمهاجرين غير الشرعيين ، حيث تقدر أرباحهم من هذه التجارة إلى حوالي خمسمائة مليون إلى مليار دولار سنوياً.

مما حول ليبيا إلى دولة تُعد مركزاً لتعبئة وإمداد ومنطقة عبور سهلة للمهاجرين غير الشرعيين ، لتتحول ليبيا مع مرور أربع سنوات إلى المكان المفضل للمهاجر الذي يرغب في الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي لقربها من السواحل الأوروبية ولانعدام الأمن فيها.

وعلاوة على أن ليبيا تعتبر بلد عبور مهم للمهاجرين إلى السواحل الأوروبية فأن بعض هؤلاء المهاجرين يفضلون المكوث في ليبيا لفترات طويلة من الزمن من أجل الحصول على الأموال اللازمة لعملية العبور ، ويؤدي هذا المكوث إلى تكدس أعداد كبيرة منهم مصحوبين بالعديد من الأمراض والثقافات الغريبة على المجتمع الليبي ، إضافة إلى انتشار الجريمة وتجارة المخدرات والشعوذة وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن 80% من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط قادمون من ليبيا.

ووفقا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فأن أعداد ضحايا قوارب الموت من المهاجرين غير الشرعيين في الأعوام الأخيرة قد تضاعفت بشكل كبير جدا ، وهي كالأتي:(مركز الجزيرة للدراسات)

- عام 2012 : بلغ عدد القتلى 500 قتيل.
- عام 2013 : بلغ عدد القتلى 600 قتيل.
- عام 2014 : بلغ عدد القتلى 3,279 قتيل.
- عام 2015 : بلغ عدد القتلى 1727 قتيل، 1200 منهم لقي حتفه في 10 أيام فقط.
- عام 2016 : بلغ عدد القتلى 4715 قتيلا ، بحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة(مجلة إيوان ليبيا، 12 ديسمبر 2016).

والمفارقة العجيبة في ظاهرة الهجرة عبر تطورها التاريخي، أن الإنسان الأفريقي الذي كان يرفض العبودية والرق في القرون السابقة عندما كان يختطفه الأوروبيون من أدغال أفريقيا لبيعه في أسواق النخاسة الأوروبية، أصبح اليوم هو الذي يضحي بحياته من أجل الوصول إلى أوروبا ليعيش عبودية جديدة وإن كانت تختلف عن عبودية القرون السابقة، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية الوجه

الجديد للرق وأهم أنشطة تجار الرق من مهربي البشر والسماسرة والمتاجرين بهم.

المبحث الرابع:الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أولاً: على المستوى الوطني:

الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة عالمية عرفتها المجتمعات وأصبح لا يكاد يخلو أي مجتمع منها ، وهى ظاهرة تؤرق المجتمع الدولي ، وقد أحدثت في الآونة الأخيرة أزمات سياسية بين الدول المصدرة لها والبلدان المستقبلة وكذلك دول العبور.

عليه فقد أخذت هذه الدول بسن قوانين وتشريعات داخلية تمنع المغادرة غير الشرعية للبلاد وكذا الدخول إليها ومنها: (رشاد،2011 ص 29).

1. تفعيل دور جهاز الشرطة بكل دولة على حدة من خلال أجهزتها ، كلاً فيما يخصه لمراقبة عمليات الدخول والخروج وتصاريح الإقامة ونوع التأشيرات ومدتها وغيرها.
2. العمل على تنفيذ المعايير والمقاييس الدولية والخاصة بتأسيس المنافذ ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو
3. تفعيل مفهوم الأمن الديموغرافي عن طريق إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في حماية الحدود.
4. الاهتمام بالعمالة والتخصصات ومحاولة استقطابهم للبقاء في بلادهم.
5. التوسع في الاتفاقيات لتوسيع فرص الهجرة الشرعية من خلال المكاتب والقنصليات المنتشرة في أنحاء المعمورة، وإزالة العقبات قدر الإمكان أمام رغبة المهاجرين في التنقل بين بلدهم الأصلي والبلدان المضيفة.

ثانياً: الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي:

جامعة الدول العربية:

أصدرت جامعة الدول العربية العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن نذكر منها :

1. إصدار العديد من الاتفاقيات من قبل منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية والخاصة بتنقل الأيدي العاملة بين الأقطار العربية وسوق العمل والتي كانت تولى اهتمام خاص بالعمالة الوطنية ومن ثم العمالة العربية ثم العمالة الأجنبية في أضيق الحدود.
2. أنشاء المرصد العربي للهجرة عام 2008 م ، والذي يهدف إلى أنشاء قاعدة البيانات تغطي البلدان العربية وحركة الهجرات العربية، وتشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعها والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان المصدر وبلدان الاستقبال.
3. المساهمة في إيجاد حلول للأزمات التي تواجه أوضاع المهاجرين من بطالة وتدنى أجور عن طريق تفعيل دور منظمة العمل العربية ، وجهود الدول في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات ، وإقامة المشاريع التي تتيح الهجرة الشرعية وللمحافظة على كرامة وحق المهاجر.

4. إقامة المشاريع التنموية الوطنية والإقليمية ، والتي من شأنها أن تساعد على الاستفادة المثلى من مواطني البلدان المصدرة للمهاجرين على أرض وطنهم.

دول الاتحاد الأوروبي:

لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات من القرن الماضي نظرا لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها ، لكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو / حزيران 1985 والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول ، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي، وكان لهذه الإجراءات القانونية آثار عكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة للمهاجرين غير الشرعيين من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا (الصين ، باكستان. الخ) ودول أفريقيا حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي 40 دولة. وهكذا يتضح أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بات يعرف برحلات قوارب الموت (رشاد، 2011 ص31).

كما أخذ الاتحاد الأوروبي بتبني العديد من الإجراءات للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليه ، منها:

1. إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم مقابل حصولهم على بعض المزايا.
2. العمل على ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين والذين يقومون بتوفير المأوى لهم واستغلالهم بأرخص وأقل الأسعار للقيام بالأعمال.
3. تشديد العقوبة على الأشخاص القائمين على عمليات التهريب.
4. زيادة استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الحدود وتزويده بأجهزة الإنذار المبكر ومضاعفة أعداد المتخصصين عليها لرصد تدفق المهاجرين وأعدادهم وأماكن تواجدهم وإقامتهم وعملهم.
5. التعاون المستمر بين بلدان الاتحاد الأوروبي بعضها البعض ومع غيرها وزيادة حملات التوعية في تلك البلاد.
6. مراقبة الشواطئ لمنع تدفق الهجرة من خلال تقديم الدعم اللوجستي لدول حوض المتوسط.
7. إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين ، ومن ثم ترحليهم إلى بلدانهم.
8. توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول الشمال الأفريقي من أجل مكافحة هذه الظاهرة ، من خلال تقديم الدعم اللوجستي وتنظيم الدوريات المشتركة.

9. إنشاء وكالة متخصصة لحراسة الحدود " فرونتنكس " عام 2005تعنى بحراسة الحدود، وتعمل على وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين ، وكذلك إنشاء بنك المعلومات الأوروبي وهو الذي يقوم بمراقبة حركات الأجانب في أوروبا.

وعليه فقد نشطت مؤسسات هذا الاتحاد وخاصة المجلس الأوروبي في دفع دول الاتحاد إلى توخي سياسة مشتركة فيما يتعلق بالهجرة واللجوء ، كذلك أصدر المجلس الأوروبي بتاريخ 16 – 10 – 2008 الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء والذي تضمنت العديد من الالتزامات منها:(الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء 16 – 10 – 2008).

1. تنظيم الهجرة القانونية آخذاً في الاعتبار كل دولة وحاجتها من اليد العاملة وقدرتها على إدماج هؤلاء المهاجرين.
2. مقاومة ظاهرة الهجرة السرية بالعمل على إرجاع هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان العبور.
3. دعم الرقابة على الحدود.
4. توحيد التشريعات بشأن مسألة اللجوء.
5. دعم التعاون مع دول المصدر ودول العبور من أجل دفع التنمية لديها بالقدر الذي يستوعب فائض البطالة وبالحد من الهجرة السرية من خلال دعم تقديم الإعانات المالية والتجهيزات وتمويل المشاريع الاقتصادية في دول المصدرة.

ويؤخذ على دول الاتحاد الأوروبي بأنها اعتمدت على المعالجات الأمنية للتصدي إلى موجات المهاجرين غير الشرعيين إليها دون الاهتمام بالمعالجات الأخرى كالسياسية والاقتصادية، ومؤخرا قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء عملية بحرية أطلق عليها اسم (عملية صوفيا) عام 2015 من أجل المساعدة في عمليات البحث وإنقاذ المهاجرين الذين يحاولون اجتياز المتوسط، وصولاً إلى أوروبا، قبل أن يتم توسيعها لتشمل تدريب عناصر خفر السواحل الليبية ومراقبة تطبيق قرار الأمم المتحدة لحظر توريد السلاح لليبيا كما تهدف هذه العملية البحرية إلى عرقلة الأنشطة غير القانونية للمتاجرين بالبشر والمهربين الناشطين في المنطقة الجنوبية للبحر المتوسط، وتمكنت العملية من مكافحة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة وإيقاف101 متهم بالتهريب والاتجار بالبشر وتسليمهم إلى السلطات الإيطالية ، كما عملت على تعطيل وسحب 380 مركباً تستخدمها العصابات الإجرامية ، وتمكنت العملية من إنقاذ حيـــاة 32081 مُهـــاجراً مـــن بيـــنهم 1888 طفـــلاً ، (بحســـب بيـــان للاتحـــاد الأوروبي 25 يوليـــو، https://www.skynewsarabia.com.2017).

ثالثاً: الجهود الدولية لمكافحة الهجرة:

فالتنظيم القانوني للهجرة هو أيضا حديث حداثة نشأة الدولة القومية ذات الحدود والسيادة على أراضيها، فالتنظيم القانوني في منظمة العمل الدولية للهجرة والمهاجر التي تأسست عام 1919م ، تدعو إلى حماية مصالح العمال في بلدان أخرى غير بلدانهم ، ومن الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية :

1- الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل، وتعتبر من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة، حيث دخلت حيز التنفيذ في مايو 1952م ، وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها (43) دولة من بينها دولة عربية واحد فقط هي الجزائر .

2- الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975 بشان العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978 ولم تصدق أي من الدول العربية عليها، وتركز هذه الاتفاقية على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة.

3- الاتفاقية الدولية رقم (111) لسنة 1958 بشان التمييز في الاستخدام والمهنة التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 1960 وهي من الاتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز.

كما عملت اللجنة العالمية للهجرة الدولية على تنظيم حوار الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة الأطراف المهتمة بشئون الهجرة (أعمال اللجنة العالمية للهجرة الدولية).

وقد نتج عن هذه الظاهرة ظهور عدة مآسي تتمثل في ما يتعرض له هؤلاء المهاجرون من نصب واعتداءات جسدية وسرقات واغتصاب ومختلف أشكال العنف بل إلى الموت أحيانا لاسيما إثر تعريضهم للسرقة، ناهيكم عما تخلفه عمليات نقلهم عبر البحر بواسطة ما أصبح يعرف بقوارب الموت من مئات الضحايا سنويا.

وتعتبر هذه الظاهرة من أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان وامتهان لكرامته، وإيمانا منه بفداحة نتائج هذه الظاهرة فقد أصدر المنتظم الدولي عدة مواثيق دولية منها :

1- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قرارها عدد 428 بتاريخ 1950/12/14.

2- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي النية الحسنة بتاريخ 1951/07/28.

3- الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.

4- قرار الجمعية العامة عدد 132/52 بتاريخ 1997/12/12 الذي نبه إلى الهجرات الجماعية للسكان نتيجة عوامل متعددة.

5- قرار الجمعية العامة عدد 97/52 بتاريخ 1997/12/12 خصص جزء منه لأوضاع النساء في البلدان النامية اللواتي يهجرن لكسب العيش نتيجة الفقر والبطالة.

6- الاتفاقية المتعلقة بحماية المهاجرين والاتجار بالأشخاص المؤرخة سنة 1990 والبروتوكول المتعلق بها سنة 2000.

7- الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 55 عام 2000، حيث خصصت جزءا مهما للهجرة السرية.

8- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل للاتفاقية السابقة.

9- مبدأ حقوق الإنسان للمهاجرين القرار 2000/48 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان.

10-الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المؤرخة في يوليو 2003 (تغير اتفاقية العمال المهاجرين لسنة 1949)، واتفاقية العمال المهاجرين لسنة 1975.

11- بيان الرباط : في مؤتمر ضم 60 دولة إفريقية وأوروبية صدر بيان اتفق فيه الوزراء على تشكيل شراكة وثيقة بهدف تنظيم الهجرة غير المشروعة، ومعالجة المشكلة بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وآدمية المهاجرين واللاجئين.

الهجرة الغير الشرعية والأمن الدولي والعلاقات الدولية:

لقد اقر الإعلان العلمي لحقوق الإنسان بحق الإنسان في التنقل وحرية السفر والإقامة والذي نص عليه في المادة (13) منه علي :

- يحق لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

فالهجرة المنظمة له أثار ايجابية علي المجتمعات المهاجر منها والمجتمعات المهاجر إليها ، وبإمكان الهجرة نقل وأثراء الثقافات والمهارات بين الدول ، ولكن في الوقت نفسه يؤدي إلي فقدان خامات وموارد بشرية في البلدان المصدرة للمهاجر، وقد تحدث و تسبب في خلافات وتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية إليها في الدول التي يقوم المهاجر بالذهاب إليها ، فقضايا الهجرة الغير الشرعية أصبحت مصدر قلق لمتخذي القرار في الدول المصدرة والمستوردة علي حدا سواء ،لما له من انعكاسات علي العلاقات الدولية سواء كانت ايجابية أو سلبية، فقد تفرض في بعض الدول قيودا في التعامل في حال تعرض تلك الدول وخاصة المصدرة للهجرة لازمات سياسية ، مما يجعل من الدول المستقبلة لتلك الهجرات إلي فرض قيود أمنية مشددة وخطوات علي مستوي علاقاتها الدولية بغية المحافظة علي أمنها والحد من مخاطر تلك الظاهرة علي سيادتها واستقلالها والمحافظة الاجتماعي وقد تصل الإجراءات إلي قفل وإغلاق حدودها الدولية، والتعدي علي الحقوق المكفولة للإنسان وفق القانون الدولي ، وقد تصل بأن تقوم بإصدار قوانين داخلية خاصة بها لمعالجة ظاهرة الهجرة مخالفة لقواعد القانون الدولي، وبالتالي فان تأثير ظاهرة الغير الشرعية يتأتي من تعامل بعض الدول علي نحو قد يخالف بعض قواعد القانون الدولي ، ويؤدي كذلك إلي سوء العلاقات بينها وبين الدول الأخرى ،وهذا ما يعكسه تأثير تلك الظاهرة علي العلاقات الدولية بحيث تمثل عائقا وعبئا أمنيا واقتصاديا بين تلك الدول.

أما من الناحية الايجابية فقد تدفع تلك الظاهرة إلي تعاون تلك الدول الي عقد اتفاقيات ثنائية لمعالجة أسباب وأثار تلك الظاهرة ولعل ما تعقده دول شمال أفريقيا من اتفاقيات ثنائية وجماعية مع دول الشمال وخاصة دول الاتحاد الأوروبي من اجل القضاء علي الأسباب والدوافع التي تدفع نحو تطورها وازديادها ، والتنسيق بين الدول المتضررة بشأن القضاء علي تلك الظاهرة ، من خلال الدفع بعمليات التنمية في الدول المصدرة ، كأحد الوسائل لمعالجة والقضاء علي هذه الظاهرة (خطاب 2017 ص44)

الخـــاتمـــة :

إن المجتمع الدولي مدعو للقضاء علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تثمثل في فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية ،وإن حل ظاهرة الهجرة الغير الشرعية لايكون بإتخاد الاجراءات الامنية الصارمة او محاولة قمع كل محاولات التسلل بل تكون بمراجعة شاملة لكل السياسات الخاصة ، والتي تمر عبر عدة مراحل منها إعادة النظر في واقع العلاقة بين الدول بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وافقياً علي ثقافة حقوق الانسان ،وكذلك في العلاقة بين دول العالم المتقدم مع دول العالم النامية بالقدر الذي يحد من سيطرة الدول المتقدمة علي مدخرات الدول النامية وايضاً علي قراره السياسي ،مع

مايقتضيه ذلك من من تحميل دول العالم الاول مسؤولية المشاركة في تنمية دول العالم النامية ، وتقوم هذه الدول ايضاً جملة من الاصلاحات الجوهرية فيما يتعلق بالحريات العامة والفردية وبرامج تنموية تستثمر فيها المدخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية .

النتائـــــــج:

- إن المهاجر غير الشرعي قبل إن يكون مجرما هو ضحية للظروف المختلفة التي يعيشها في بلده خاصة عجز الأنظمة السياسية في دول الأصل وفشلها في زرع الثقة بينها وبين شعوبها.
- هناك مسؤولية مشتركة بين كل من الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أن الدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة هؤلاء المهاجرين من خلال فشلها في سياسات التنمية المحلية وعجزها عن تطوير اقتصادياتها وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها.
- كما تتحمل الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين هي الأخرى مسؤولية أخلاقية وإنسانية بسبب الحلول الأمنية الضيقة التي تنتهجها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، متجاهلة بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المهاجرين والتي دفعتهم إلى المجازفة بحياتهم من أجل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية أملا منهم في تحقيق أحلامهم بالعيش الكريم تحسين أوضاعهم المعيشية.
- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال القضاء على أسبابها.

الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الأفراد والمجتمعات في المجالات المختلفة سواء أكانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية .

- استغلال المهاجرين غير الشرعيين من قبل عصابات التهريب وتعرضهم إلى جميع انتهاكات حقوق الإنسان.
- تمثل الهجرة غير الشرعية خسارة كبيرة لدى دول الأصل من حيث الاستنزاف الحاد للقوى العاملة لديها، بالإضافة إلى خسارتها للكوادر والمؤهلات التي تحتاجها هذه البلدان من أجل المساهمة في التطوير والتنمية بها.
- انتشار الحروب في بعض بلدان الأصل وبلدان العبور ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات أعداد المهاجرين .

التوصيـات:

- عند العمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية بين الدول يجب مراعاة احترام حقوق الإنسان وكرامته.
- العمل على توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة في دول الأصل لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين من خلال التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب للقضاء على أسباب هذه الظاهرة.
- تشديد العقوبات على أفعال التهريب البشري والاتجار بالبشر.
- تسهيل إجراءات تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرة ، الأمر الذي من شأنه إن يحد من دور شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

المـراجـــع :

1- مختار الصحاح

2- أبو هيف ، على صادق ، القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة 1996 .

3- إبراهيم ،برهان الدين ، الإعلام من الهجرة إلى الشام ، دار ابن حزم ط 1 ، لبنان 1997 .

4- سورة النساء ، الآية (97)

5-كمال ،فايزة ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، الطبعة الأولى 2015 .

6- د.سلام ، أحمد رشاد ، الهجرة غير الشرعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2011 .

7- الزنتاسني ،محمد أعبيد ، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية 2008 .

8- سورة العنكبوت الآية (26)

9- أبو خليل ،شوقي ، الهجرة حدث غير مجرى التاريخ ، دار الفكر، الطبعة 3 ، دمشق 1985 .

10- فضيل وليد ، على عربي ، الهاشمي مغراني ، الهجرة العنصرية في الصحافة الأوروبية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، قسطنطينية 2003 .

11- الحمروني ، ونيسة ، الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غرب المتوسط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2013 .

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، تحديات أمن الإنسان في الدول العربية بنيويورك 2009

13- الأيدي ،مقيد ، أزمة إنسان أم أزمة أمة (هجرة العرب نحو الغرب) العربي الأسبوعي2010/2/6.

14- التو يجرى ،عبد العزيز بن عثمان ، منشورات الجامعة الإعلامية للتربية والعلوم والثقافة إسيسكو 2002 م

15- الشهاوى ،طارق : الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية 2009 .

16- الحسن ، عثمان ، محمد عوض مبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الدينية ، الرياض 2008 .

17- عبد الرحمن ،حمدي ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة ، مكتبة مدبولي ، ط1 القاهرة 2007 .

18- المصدر، الكتاب الدولي الإحصائي لمنظمة العمل العربية ، إعداد إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات ، العدد الثاني 2010 .

19- الذوي ، عبد الرازق ، الهجرة الوافدة ، دار الطباعة الحرة ، الإسكندرية 2009 .

20- نور ، عثمان الحسن محمد ، ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 2008 .

21- بلولة ،إبراهيم محمد أحمد ، الصراعات والحروب والنزوح ومشاكل الهجرة في أفريقيا ، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ، السنة الأولى ، العدد السادس ، 2010 ، طرابلس – ليبيا .

22- أبو العينين ، محمود ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007 – 2008.

23- مركز الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net

24- مجلة إيوان ليبيا، 12 ديسمبر2016

25- الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الموقع بتاريخ 2008/10/16

26- أعمال اللجنة العالمية للهجرة الدولية على الموقع الإلكتروني: www.gcim.ong/feno/report.htm

27-الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي , 2004/12/4 17:28 http://www.islamtoday.net).